

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢١ شوال سنة ١٤١٠ هـ الموافق ١٦ ايار سنة ١٩٩٠ م العدد ٣٦٩٢

الفهرس

صفحة

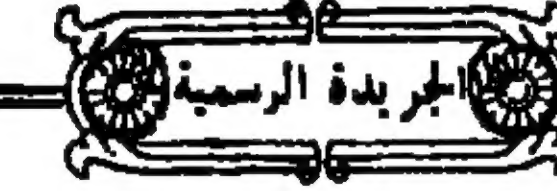
٨٥٣

٨٥٣

٨٥٤



مديرية المطابع العسكرية



- ٢ - انضم الى الشركة فاطمة مصطفى عبدالله اردنية برأسمال وقدره مائتان وخمسون دينار.
- ٣ - اصبح اسم الشركة الجديد شركة الهلال وشريكه.
- ٤ - اصبح المفوض بالتوقيع عن الشركة الشريكان مجتمعين ومنفردين بكافة الامور او من يفوضه خطيا.
- تاريخ التغيرات ١٩٩٠/٢/٦.
- اعلن بان شركة التضامن شركة حسين ابو الخور وماجد الرطوط سجلت لدى تحت الرقم (٢٢٨٨٧) تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ حسب التفاصيل التالية:-
  - ١ - اسم الشركة : شركة حسين ابو الخور وماجد الرطوط.
  - ٢ - اسماء الشركاء وجنسياتهم : أ - حسين ابراهيم حمدان ابو الخور اردني عمان  
ب - ماجد جواد شكري الرطوط " " " " " "
  - ٣ - غايات الشركة : مطعم شعبي.
  - ٤ - مركز الشركة الرئيسي : عمان.
  - ٥ - مقدار رأسمال الشركة : الف دينار.
  - ٦ - مدة الشركة : غير محدودة.
  - ٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها : في الامور المالية الشريكان مجتمعين وفي الامور الادارية والاخرى الشريكان مجتمعين ومنفردين.
  - ٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٠/٢/٦.

- اعلن بان شركة نينيو ومسلم للالبسة الجاهزة والمسجلة تحت رقم (٢٨٩٦) قد اجرت التغيرات التالية:-
  - ١ - انسحب من الشركة نبيل جورج نينو.
  - ٢ - اصبح اسم الشركة الجديد شركة غيطة مسلم للالبسة الجاهزة.
  - ٣ - اصبحت حصة كل شريك ١٥٠٠ دينار.
  - ٤ - يتولى التوقيع عن الشركة في الامور المالية والادارية ويوقع الشريك جريس يوسف شحاده منفردا ام من يفوضه خطيا.
  - تاريخ التغيرات ١٩٩٠/٢/١.
  - وقفت اوضاعها الشركة حسب قانون الشركات.

- اعلن بان شركة التجهيزات والبراكز الرياضية المساهمة الخصوصية والمسجلة تحت الرقم (١٤٧٠) قد ولقت اوضاعها وفقا لقانون الشركات.

- اعلن بان شركة صناعة الابواب الخشبية والموبيليا الاردنية القبرصية والمسجلة تحت رقم (١٢٠٩) قد ولقت اوضاعها حسب قانون الشركات.

- اعلن بان شركة الشرق الاقصى المساهمة الخصوصية والمسجلة تحت رقم (١٥١٩) قد ولقت اوضاعها حسب قانون الشركات.

هكذا من المأهول



## كودات البناء الوطني الاردني

قرر مجلس الوزراء في جلسة المنعقدة بتاريخ ٥-١٠-١٩٩٠ بالاستناد الى المادة ١٠/ج من قانون البناء الوطني الاردني الموافقة على اعتماد الكودات التالية :-

- ١ - كودات التدفئة المركزية : مع التعديلات المدخلة عليها وفق القرار رقم ١١ لسنة ١٩٩٠ .
- ٢ - كودة العزل الحراري : وفق القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠
- ٣ - كودة الاحمال والتفوي : مع اجراء التصويبات الطبيعية عليها وفق القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ .

## التعليمات المالية الخاصة بصندوق

## مجلس البناء الوطني الاردني

استنادا للبادء ٨/ب من قانون البناء الوطني الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩ قرر مجلس البناء الوطني الاردني بقراره رقم ٢١ لسنة ١٩٩٠ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦-٤-١٩٩٠ التعليمات المالية التالية الخاصة بصندوق مجلس البناء الوطني الاردني المنشأ في مديرية الشؤون المالية في وزارة الاشغال العامة والاسكان :-

اولا : التقيد باحكام النظام المالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ واي نظام يحل محله وبما لا يتعارض ذلك مع احكام المادة رقم ٢-٨ من قانون البناء الوطني الاردني وعلى :-

- يمارس رئيس مجلس البناء الوطني الاردني - وزير الاشغال العامة والاسكان صلاحيات الوزير حيثما وردت في النظام المالي المذكور والتعليمات الصادرة بموجب :-

- يمارس رئيس اللجنة الفنية لكودات البناء الوطني الاردني - امين عام وزارة الاشغال العامة صلاحيات الوكيل حيثما وردت في النظام المالي المذكور والتعليمات الصادرة بموجب :-

ثانيا : تعتمد التعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ الصادرة عن معالي وزير المالية واية تعديلات تطرأ عليها وبما لا يتعارض ذلك مع احكام المادة رقم ٣-٨ من قانون انشاء البناء الوطني الاردني .

ثالثا : يفتح سجل في مديرية الشؤون المالية خاص بصندوق مجلس البناء الوطني الاردني لتسجيل الواردات من مصادر التمويل المختلفة للصندوق وكذلك النفقات .

رابعا : يفتح سجل خاص باسم مجلس البناء الوطني الاردني في امانة سر المجلس لتسجيل فيه جميع المبالغ المقبوضة او المضمومة وذلك للتسليم مع قيود مديرية الشؤون المالية لاعداد تقرير شهري بالوقوف المالي للصندوق

خامسا : يفوض وزير الاشغال العامة والاسكان - رئيس مجلس البناء الوطني الاردني بكافة صلاحيات المفوض بالاتفاق وفي حدود المبالغ المرسودة في الصندوق .

سادسا : يفوض مدير الشؤون المالية في وزارة الاشغال العامة بصلاحيات المفوض بالاتفاق على افعال الاعلانات في الصحف والوازم والقرطاسية والرواتب .

سابعاً : يتم تقديم تقرير مفصل بالوقوف المالي للصندوق في كل اجتماع للمجلس وبين التقرير المبلغ الواردة او المقبوضة والمبالغ المضمومة واية التزامات اخرى

ثامناً : تعتبر هذه التعليمات نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير الاشغال العامة والاسكان  
رئيس مجلس البناء الوطني الاردني  
عبد الرؤوف الروابدة

## الديوان الخاص بتفسير القوانين

## قرار رقم ٩ لسنة ١٩٩٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٣٢-١١-٨١٧٣ تاريخ ٢٢-٧-١٩٨٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لبيان الجهة التي يترتب عليها تحمل تكاليف الطاقة الكهربائية المستهلكة في انارة الطرق الرئيسية الواقعة ضمن منطقة امتياز شركة الكهرباء الاردنية على ضوء كطلب رئيس مجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٩-١٢-٤٠-٧٩٥٨ تاريخ ٢٧-٥-١٩٨٩ الوجه الى دولته .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس مجلس ادارة سلطة الكهرباء المشار اليه ومرفقة كتاب مدير عام شركة الكهرباء الوجه الى مدير عام السلطة يتبين ان الكتاب الاول يتضمن رأي السلطة في ان تكاليف الطاقة الكهربائية المستهلكة في انارة الطرق والشوارع والمداخل الرئيسية المؤدية لها في منطقة عمان الكبرى تنحصر في الشركة بالاسناد الى اتفاقية الامتياز والتعرفة المعمول بها من تاريخ ١-٦-١٩٨٦ . بينما ان كتاب الشركة المرفق ينكسر التزام الشركة بهذه التكاليف ويعتبرها من التزامات الدولة .

كما انه لم يرد في اي من كتاب دولة الرئيس او مجلس ادارة السلطة اي طلب بتفسير قانوني محدد في قانون تصديق اتفاقية الامتياز او اي قانون آخر .

يتضح من ذلك ان المطلوب من الديوان في كتاب دولة الرئيس وكتاب رئيس مجلس ادارة سلطة الكهرباء هو حل النزاع الواقع بين السلطة والشركة وتعيين الجهة التي تلزم بتكاليف انارة الطرق العامة في امانة عمان الكبرى على ضوء اتفاقية الامتياز والتعرفة وليس تفسير نص قانوني محدد .

وحيث ان اختصاص الديوان ينحصر في تفسير نص اي قانون لم تكن المحاكم قد نسره اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء عملاً باحكام المادة ١٢٢-١ من الدستور . وبمقتضى ذلك ان طلب تفسير يجب ان ينصب على نص قانوني محدد مشوب بالشك او قابل للتأويل ويخرج عن حدود هذا الاختصاص صلاحية فض المنازعات او اقتراح الطول لها او اصدار الفتاوى بشأنها .

لذلك يكون موضوع الطلب المتعلق بكتاب دولة رئيس الوزراء خارجاً عن اختصاص الديوان فنقرر عدم اختصاصنا للنظر فيه .

قرار صادر بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢-٣-١٩٩٠ م .

عضو قاضي محكمة التمييز عبد الكريم خريس	عضو قاضي محكمة التمييز خليف السحيات	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ
عضو مندوب سلطة الكهرباء المهندس ريجي الحامد	عضو رئيس ديوان التشريع برلمانية الوزراء عيسى طباش	

هكذا من الأصول



## الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته رقم ١٨-١ تاريخ ١٩٨٩-١-١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير المادة ٩-١ من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ على ضوء النصوص الاخرى الواردة في القانون لبيان ما اذا كانت مؤسسة الضمان الاجتماعي تعتبر مؤسسة حكومية وفيما اذا كانت تتمتع بالاعفاء من الضرائب والرسوم الاخرى ام لا

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ج ١٢-٣٢-١٧، تاريخ ١٩٨٨-١٢-٢٦ وتدقيق النصوص القانونية يتبين .

المادة ٩-١ من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ تنص على ما يلي :

«تشأ بمقتضى احكام هذا القانون مؤسسة تسمى ( المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ) تتمتع بالشخصية الاعتبارية وذات استقلال مالي واداري ولها ان تقوم بهذه اعباء بجميع التصرفات القانونية وايرام العقود بما في ذلك حق التقاضي وتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها وتقبل الهبات والاعانات والتبرعات والوصايا والقروض والقيام بالاجراءات القانونية وان تقيسب عنها هذه الفعالية النائب العام او اي وكيل آخر من المحلين » .

وبمقتضى المادتين ٣-١ ، ٦ من القانون المذكور تتولى المؤسسة اعمال التأمين ضد اصابات العمل وامراض المهنة وضد الشيخوخة والعجز والوفاء والمرض والامومة والمعالجة والبطالة ... وذلك على مراحل وبقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس ادارة المؤسسة يحدد فيه تاريخ المرحلة ومناطق التطبيق وفئات العمال واصحاب العمل الملزمين به .

كما ان هذه المؤسسة ترتبط بوزير العمل بموجب المادة ٢٣-ب من نظم تنظيم ارتباط الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ .

من ذلك يتضح ان هذه المؤسسة انشئت بقانون وهي شخص معنوي نه استقلال مالي واداري ويتولى ادارة مرفق عام في نطاق السياسة العامة للدولة ويخضع لاشرف الدولة عن طريق الارتباط باحدى وزاراته .

وبهذه الغلبة يمكن اعتبار المؤسسة مؤسسة عامة رسمية .

غير انه لغايات اعفائها من الضرائب والرسوم فلا يكتفي لها ان تكون كذلك بل لابد من ان تكون موازنتها جزءا من ميزانية الدولة والخزانة العامة بحيث يلحصر انفاقها فيما يربص لها في ميزانية الدولة وتدخل وارداتها وما تجبیه من اموال في خزانة الدولة ايضا اسوة بدوائر الحكومة العادية التي تعتبر جزءا من الاجهزة الادارية للوزارات .

وحيث ان مؤسسة الضمان ليست كذلك لانها تتمتع باستقلال مالي ولها ميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة بمقتضى المادة ١٢-ج من قانونها ولها مصادر تمويل خاصتها هي التي عدها المادة ١٦ من قانونها ولا تدخل هذه الاموال في الخزانة العامة للدولة ، لذا فلا وجه لان تتمتع هذه المؤسسة بالاعفاء من الضرائب والرسوم لجرد انها مؤسسة عامة رسمية . بل لابد من وجود نص صريح على اعفائها في قانونها الخاص ، او في القانون الذي انشأ المؤسسة وتتمتع بها .

وحيث انه لا يوجد في قانون المؤسسة نص على اعفائها من الضرائب والرسوم بخلاف ما يدفع من رواتب التقاعد والامتنال والتمويضات بمقتضى المادة ٦٦ منه فلا بد من تقصي النصوص الخاصة بالاعفاء في كل تشريع ضريبي على حدة . وهذه المهمة هي مهمة احصائية لاعلاقة لها بالمهام التفسيرية المنوطة بالديوان . ولكن لا يمنع ذلك من ايراد بعض الامثلة كنص المادة ٧-ب ١-ج من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ الذي اعفى دخل المؤسسات العامة من ضريبة الدخل فيما عدا الدخل من بدلات الاجار والخلو والمفتاحية ونص المادة ١٥٩-ج من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ الذي اعفى مستوردات المؤسسات العامة من الرسوم الجمركية .

وعلى هذا نقرر النص المطلوب تفسيره .

قرار صادر بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢-٣-١٩٩٠ م .

عضو رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز	عضو ناضي محكمة التمييز	عضو ناضي محكمة التمييز
عبد الكريم مهنا	خليف السحيبات	عبد الكريم خريس
عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طهاس		عضو مندوب وزارة المالية صبحي الحسن

هذا من الأصول



## الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ١١ لسنة ١٩٩٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٦٤-٥-١-١٨٦ تاريخ ٥-٤-١٩٨٩ الموجه لمعالي وزير العدل ، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير المادة ١٤ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ وبيان ما اذا كان نص المادة المذكورة يجيز لموظفي الفئة العليا من اعضاء لجنة الامانة تعاقب مكافاة بدل حضور جلسات لجنة الامانة .

وبعد الاطلاع على قرار لجنة امانة عمان الكبرى رقم ١٠ تاريخ ١٤-٢-١٩٨٩ الذي تطلب فيه من رئيس الوزراء احالة الخلاف الى الديوان وتديق النصوص القانونية تبين ما يلي : -

١ - النقرة الرابعة من المادة ٦ من قانون البلديات بحسبها المعدنة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٧ . اجازت لمجلس الوزراء تعيين لجنة تقوم مقام مجلس امانة عمان الكبرى لممارسة وظائفه وصلاحياته للمدة التي يراها مناسبة على ان لا تزيد على اربع سنوات الا اذا تعذر تشكيل المجلس .

٢ - والمادة ٢٥ من نظام موظفي امانة العاصمة رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٣ نصت على ان يتقاضى اعضاء المجلس المكافاة التي يحددها رئيس الوزراء من كل جلسته يحضرها من جلسات المجلس او اي من اجلسه .

٣ - والمادة ١٤-ب من نظام الخدمة المدنية رقم السنة ١٩٨٨ البالغة في رواتب وعلاوات وظائف الفئة العليا نصت بالاتي : -

١٤-ب باستثناء العلاوة العائلية والعلاوة الشخصية ومكافاة تمثيل الحكومة في مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها ، لايدفع لاي من شاغلي وظائف الفئة العليا اي بدل او علاوة اخرى غير النصوص عليه او عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، بما في ذلك العلاوة الفنية وعلاوة الاختصاص والعلاوة الاساسية الموحدة للموظفين وعلاوة العمل الاضافي وعلاوة الشهرين الثالث عشر والرابع عشر او اي علاوة اضافية اخرى مهما كان اسمها او نوعها او مقدارها .

وحيث ان مثل هذا التعيين بالنسبة لهؤلاء الموظفين حالة ما اذا كان مجلس الوزراء قد لجأ الى تعيين احد موظفي الحكومة من الفئة العليا مضموا في لجنة امانة عمان الكبرى ومقا صلاحياته المنصوص عليها في المادة ٦-ب من قانون البلديات المشار اليه في البند الاول من هذا القرار .

وحيث ان مثل هذا التعيين بالنسبة لهؤلاء الموظفين هو بمثابة الندب والتكليف بعمل اضافي بالاضافة لوظائفهم الاعلى .

وحيث ان المكافاة التي تخصص لهم من قبل رئيس الوزراء عن جلسات اللجنة التي يحضرونها وفقا لاحكام المادة ٢٥ من نظام موظفي الامانة المشار اليه في البند الثاني من هذا القرار - هي بمثابة بدل او علاوة عمل اضافي بالنسبة لهؤلاء الموظفين .

وحيث ان المادة ١٤-ب من نظام الخدمة المدنية المشار اليه في البند الثالث من هذا القرار منعت بنص صريح دفع أية علاوة اضافية او علاوة عمل اضافية لهؤلاء الموظفين .

يضاف الى ذلك ان المادة ٧٢ من النظام ذاته نصت على ان يستوفي الموظف المنتدب راتبه وعلاواته من مخصصات الوظيفة التي انتدب منها بما يعني انه لايجوز ان يستوفيه من الوظيفة التي انتدب اليها .

فان ما ينبغي على ذلك ان نص المادة ١٤-ب من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ المطلوب تفسيرها لاجيز لموظفي الفئة العليا من اعضاء لجنة الامانة تعاقب المكافاة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من نظام موظفي الامانة رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٣ .

وعلى هذا تفسر المادة المطلوب تفسيرها على الوجه السالف بالاكثرية .

قرار صادر بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢-٢-١٩٩٠م .

عضو مجلس محكمة التمييز عبد الكريم خريس	عضو مجلس محكمة التمييز خليفة السحيبات	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ
عضو مندوب امانة عمان الكبرى عبد الحليم عوض (مخلف)		عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طهاس

هكذا من الأشغال



## قرار المخالفة

في قرار الديوان رقم ١١ لسنة ١٩٩٠

١ - المادة ١٢٠ من الدستور نصت على ان تشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بانظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك .

واستنادا لحكم المادة ١٢٠ من الدستور المشار اليه صدرت انظمة الخدمة المدنية التي تنظم اوضاع موظفي دوائر الحكومة ، وكان آخرها نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ الذي تضمن المادة ١٤ - ب موضوع البحث . وهذه المادة نصت على انه ( باستثناء العلاوة المعانية والعلاوة الشخصية ومكافآت تمثيل الحكومة في مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها لا يدفع لاي من شاغلي وظائف الفئة العليا اي بدل او علاوة اخرى غير المخصوص عليه في الفقرة ١ من هذه المادة بما في ذلك علاوة العمل الاضافي وعلاوة الشهرين الثالث والرابع عشر او اي علاوة اضافية اخرى مباحكان اسبابا وتوعها او مقدارها ) .

٢ - المادة ٢١ من الدستور نصت على ان الشؤون البلدية والمجالس المحلية تديرها مجالس بلدية او محلية وفاقا لقوانين خاصة ، واستنادا لحكم المادة ١٢١ من الدستور المشار اليه صدر قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وعدل قانون البلديات المشار اليه باقتراح رقم ١ لسنة ١٩٨٧ الذي انشا امانة عمان الكبرى ، ونصت المادة ٧ المعدلة من قانون البلديات على انه ( تطبق على منطقة اختصاص امانة عمان الكبرى والقوانين والالتظية التي يتم اصدارها لهذا الغرض ، والى ان يتم ذلك تسري على هذه المنطقة الانظمة التي كانت تطبقها امانة العاصمة ) وبالتالي فان انظمة امانة العاصمة استمر نفاذها بحكم قانون البلديات المعدل المشار اليه - ومن ضمنها نظام موظفي امانة العاصمة رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٣ الذي نصت المادة ٢٥ منه على ان يتقاضى اعضاء مجلس الامانة المكافآت التي يحددها رئيس الوزراء عن كل جلسته يحضرونها من جلسات المجلس او ايمن لجانه .

وبالتالي فان اعضاء مجلس الامانة يتقاضون المكافاة المشار اليها استنادا لنظم يستند نفاذه الى حكم خاص في قانون البلديات المعدل المشار اليه .

وعندما صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤٥٤ تاريخ ١-١-١٩٨٧ بتشكيل لجنة امانة عمان الكبرى تضمن التشكيل عددا من وكلاء الوزارات - وهم الامناء العاملين لوزارات التربية والتعليم والشباب والشؤون البلدية والقروية والبيئة والتخطيط والاقتصاد والمالية والاسكان . فهل يصح ان نعطل الحكم الذي يستند الى قانون البلديات بمصرف مكافاة لهؤلاء الامناء العاملين عن كل جلسته يحضرونها من جلسات مجلس الامانة ( وقدرها عشرة دنائير ) ، وان نعطل هذا الحكم مستندين في ذلك الى المادة ١٤ - ب من نظام الخدمة المدنية .

من الملاحظ ان المادة ١٤ - ب من نظم الخدمة المدنية حظرت ان يدفع للامناء العاملين اي علاوات او بدلات غير ما حددته في تلك المادة ، فهل يعد هذا الحظر الى البلديات - بحيث لا يجوز لامانة عمان الكبرى ان تدفع للامناء العاملين الاعضاء في لجنة الامانة المكافاة عن كل جلسته يحضرونها .

وبما ان نظام الخدمة المدنية يستمد ولايته التشريعية من المادة ١٢٠ من الدستور التي حددت هذه الولاية بحيث انها لا تمتد الى البلديات ، بل على العكس نجد ان الدستور في المادة ١٢١ اقردها حكما خاصا بشؤون البلديات لتنظم بتقاضون خاص .

لهذا فان من رايي ان حظر دفع اي علاوات او بدلات اخرى الى الامناء العاملين لا يصح ان يفسر بان نظامه يمتد الى شؤون البلديات والمجالس البلدية سيما وان النص في نظام الخدمة المدنية لم يحظر على الامناء العاملين ان يتقاضوا وانما حظر على الجهات المعنية ان تدفع - ومن رايي انه ليس من بين تلك الجهات المجالس البلدية لانها تخرج عن نطاق الولاية التشريعية لنظام الخدمة المدنية .

هذا وما يرجح رايي المتقدم ان الامناء العاملين الاعضاء في لجنة الامانة لا يعتبرون بالنسبة لهذه المشوية في حكم المنتخبين او المكلفين بعمل اضافي ، ذلك ان المنتخب انما يكون داخل الشخص الاعتباري الواحد اي داخل الوزارة او بين وزارة واخرى - اما من شخص اعضاري ( الحكومة ) الى اخر ( البلدية ) فهو اعارة .

كما انه ليس في هذه الحالة عملا اضافيا لان العمل الاضافي الاصل في ان يكون بعد ساعات الدوام الرسمي ومن المبادئ المستقرة ان المعار يتقاضى من الجهة المعار اليها راتب الوظيفة المعار اليها وكافة مزاياها المالية بما لا يقل عما كان يتقاضاه من وظيفة المعار منها - ولكن في الحالة التي نحن بصددتها فانها لا تعتبر ندبا او اعارة او عملا اضافيا وانما هي عضوية بحكم الوظيفة اذ ان تشكيل المجالس البلدية وغيرها من وحدات الادارة المحلية في العديد من القوانين في البلدان العربية وغيرها لا يقتصر احيانا على الاعضاء المنتخبين وانما يضم نسبة من الاعضاء بحكم وظائفهم ، وهي وظائف وثيقة الصلة بالمرافق والخدمات الموكولة الى المجالس البلدية بما يكفل حصول تنسيق وتبادل رأي وخبرات بين البلديات والوزارات المختصة . ويلمالي فهي عضوية لها مردود حيوي على حسن سير العمل بالبلدية ( الامانة ) ، والمكافاة المخصصة لكل جلسته يحضرها العضو بحكم وظيفته هي حافز له على الحضور بحيث لا يصح تعطيل تحقيق هذه الغاية التي نواهاها المشرع في شؤون البلديات بنص وارد في نظام الخدمة المدنية لا يملك ان يشرع في هذه الشؤون .

بناء على كل ما تقدم اختلف راي الاكثرية المحترمة للديوان وارى ان من حق وواجب امانة عمان الكبرى ان تدفع للامناء العاملين للوزارات المعينين اعضاء في لجنة امانة عمان الكبرى المكافاة المقررة عن كل جلسته يحضرونها من جلسات لجنة الامانة واللجان المنبثقة عنها ، ومن حقهم ان يتقاضوا تلك المكافاة .

مدير الدائرة القانونية  
مندوب امانة عمان الكبرى  
عبد الحليم عوض

هكذا من الشاهد